



مجلس الجريدة الرسمية

## مجلس الإعيان

محضر الجلسة الاولى

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى المتعددة يوم الاربعاء ٥ ذي الحجة  
١٤١٠ هجرية الموافق ١٩٩٠/٦/٢٧ ميلادية .

( المجلد ٢٧ )

( العدد ١ )

جدول الاعمال

- (١) تلاوة الارادة الملكية السامية ، المتضمنة دعوة مجلس الأمة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتبارا من  
١٩٩٠/٦/٢ من أجل اقرار الأمور الواردة فيها .
- (٢) تلاوة الاجازات والاعتقالات :
  - أ- طلب اجازة مقدم من سعادة العين السيد أمين شقير .
  - ب- طلب اجازة مقدم من سعادة العين السيد كمال الشاهر .
  - ج- طلب معطرة مقدم من سعادة العين السيد خالد الطراونة .
- (٣) تلاوة الكتب الواردة :

مواصلة

هكذا عند العمل

مجلس الأعيان

أ- كتاب دولة رئيس الوزراء الأتقم رقم "٧٧٧٠" تاريخ ١٩٩٠/٦/٥ والمتضمن اعطاء مشروع قانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية لسنة ١٩٩٠ صفة الاستعجال .

ب- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم "١٥٠٣" تاريخ ١٩٩٠/٦/١٨ والمتضمن موافقة مجلس النواب على :

- مشروع القانون المعدل لقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية لسنة ١٩٩٠ معدلا .

٤) مقررات اللجان :

قرار اللجنة القانونية رقم "١" تاريخ ١٩٩٠/٦/١١ المتضمن الموافقة على :

١- القانون المؤقت رقم "٣٥" لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون أصول المحاكمات الشرعية بالصيغة التي ورد بها من مجلس النواب .

٢- القانون المؤقت رقم "٧٤" لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية بالصيغة التي ورد بها من مجلس النواب .

(٥) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

لم تعين

مجلس الأعيان

محضر الجلسة :

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الواقع ٥/ ذي الحجة / ١٤١٠ هجري الموافق في ١٩٩٠/٦/٢٧ ميلادي ، عقد مجلس الأعيان جلسته الأولى من الدورة الاستثنائية الأولى برئاسة دولة السيد

أحمد اللوزي وحضور أمين عام مجلس الأمة مطرفة السيد صالح الزعبي

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة : أمين شقير ، كمال الشاعر .

وتغيب بمعلة من الأعضاء السادة : خالد الطراونة .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : سالم مساعدا ، مروان القاسم ، طارق علاء الدين .

وحضر من الحكومة :

- |                                    |                                 |
|------------------------------------|---------------------------------|
| ١- دولة السيد مضر بدران            | رئيس الوزراء ووزير الدفاع       |
| ٢- معالي السيد عبد المجيد الشريدة  | وزير التنمية الاجتماعية         |
| ٣- معالي الدكتور محمد عضوب الزين   | وزير الصحة                      |
| ٤- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة | وزير الاطفال العامة والاسكان    |
| ٥- معالي السيد حكمت الساكت         | وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء |
| ٦- معالي السيد ابراهيم عز الدين    | وزير الاعلام                    |

محضر الجلسة الأولى من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة يوم الأربعاء ٥ ذي الحجة ١٤١٠ هجري الموافق ١٩٩٠/٦/٢٧ ميلادية

- |                                     |                                       |
|-------------------------------------|---------------------------------------|
| ٧- معالي الدكتور زياد فريز          | وزير الصناعة والتجارة                 |
| ٨- سماحة الشيخ عبد الباقي جمر       | وزير دولة للشؤون البرلمانية           |
| ٩- معالي الدكتور محمد حداد          | وزير التربية والتعليم والتعليم العالي |
| ١٠- معالي الدكتور تميم عبيدات       | وزير العمل                            |
| ١١- معالي السيد ابراهيم الغياشة     | وزير الشباب                           |
| ١٢- معالي السيد ثابت الطاهر         | وزير الطاقة والثروة المعدنية .        |
| ١٣- معالي الدكتور خالد الكركي       | وزير الثقافة                          |
| ١٤- معالي الدكتور خالد أمين عبدالله | وزير التخطيط                          |

"افتتاح الجلسة"

دولة رئيس المجلس بسم الله الرحمن الرحيم ، ألتصاب قانوني وأعلن بدء الجلسة .  
جدول الأعمال .

السيد الامين العام بسم الله الرحمن الرحيم  
جدول الأعمال

١- تلاوة الازادة الملكية السامية المتضمنة دعوة مجلس الامة للاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من ١٩٩٠/٦/٢ من أجل القرار الامور الواردة فيها :-

(وهنا وقف جميع من في المجلس )

الرقم : ٧٦٧١/١/١٣/٥١

التاريخ : ١٤١٠/١١/٨

الموافق : ١٩٩٠/٦/٢

دولة رئيس مجلس الأعيان

ابحث اليكم طيبا بالازادة الملكية السامية المتضمنة دعوة مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من ١٩٩٠/٦/٢ من أجل القرار الامور الواردة فيها .

والهلا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

نسخة / الى الجريدة الرسمية / مع صورة من الازادة الملكية السامية

هذه نسخة الاصل

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى اللقنين (١) و (٢) من المادة (٨٢) من الدستور نصدر اراءتنا بما هو آت :-

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من ١٩٩٠/٦/٢ من اجل اقرار الامور التالية :-

- ١- مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠ .
- ٢- مشروع قانون تنظيم الاستثمارات الاجنبية لسنة ١٩٩٠ .
- ٣- مشروع قانون الاستيراد والتصدير لسنة ١٩٩٠ .
- ٤- مشروع قانون الاتجار مع العدو لسنة ١٩٩٠ .
- ٥- مشروع قانون معدل لقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية لسنة ١٩٩٠ .
- ٦- مشروع قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٩٠ .
- ٧- مشروع قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠ .
- ٨- مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠ .
- ٩- مشروع قانون الجرائم الاقتصادية لسنة ١٩٩٠ .
- ١٠- مشروع قانون معدل لقانون الجامعات الاردنية لسنة ١٩٩٠ .
- ١١- قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون التعليم العالي .
- ١٢- مشروع قانون معدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠ .
- ١٣- مشروع قانون الغاء قانون المؤسسة الطبية العلاجية لسنة ١٩٩٠ .
- ١٤- قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب .
- ١٥- مشروع قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٩٠ .
- ١٦- قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية .
- ١٧- قانون مؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية .
- ١٨- قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون استقلال القضاء .
- ١٩- مشروع قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٩٠ .
- ٢٠- مشروع قانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٩٠ .
- ٢١- مشروع قانون حماية حق المؤلف لسنة ١٩٩٠ .
- ٢٢- قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٨٩ قانون الجامعات الاهلية .

- ٢٣- قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٩ قانون رعاية المعوقين .
- ٢٤- قانون مؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٩ قانون محكمة العدل العليا .
- ٢٥- قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٩ قانون صندوق شهداء الدفاع المدني العام .
- ٢٦- قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٨٩ قانون البناء الوطني الاردني .
- ٢٧- قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٩ قانون المواصلات والملايس .
- ٢٨- قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الاستهلاك .
- ٢٩- قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون محكمة امانة العاصمة .
- ٣٠- قانون مؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون نقابة المهندسين .
- ٣١- قانون مؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٨٩ قانون المحولات المحورية .
- ٣٢- بحث موضوع خطر الهجرة اليهودية الى المنطقة .
- ٣٣- بحث السياسة الاقتصادية في مجالي الاسعار والبطالة .
- ٣٤- بحث السياسة الاعلامية والتعليمية .
- ٣٥- استكمال بحث المواضيع المحالة الى اللجنة المالية لدى مجلس النواب .
- ٣٦- تقرير ديوان المحاسبة لعامي ١٩٨٧-١٩٨٨

١٩٩٠/٥/٢٦

نائب رئيس الوزراء / وزير الداخلية

رئيس الوزراء .

( ويعد هذا جلس الجميع )

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات :

- أ- طلب اجازة مقدم من سعادة العين السيد كمال الشاعر .
- ب- طلب اجازة مقدم من سعادة العين السيد امين شقير .
- ج- طلب معطرة مقدم من سعادة العين السيد خالد الطراونة .

السيد الامين العام (٣) تلاوة الكتب الواردة :

- أ- كتاب دولة رئيس الوزراء الاتم رقم "٧٧٧٠" تاريخ ١٩٩٠/٦/٥ والمتضمن اعطاء مشروع قانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية لسنة ١٩٩٠ صفة الاستعجال .

دعوى اعيان الاعيان



الرقم : ت/ ٤ / ٧٧٧  
التاريخ : ١٤١٠ / ١١ / ١١  
الموافق : ١٩٩٠ / ٦ / ٥

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابي رقم ق م ٦٤٩٧/٤ تاريخ ١٩٩٠ / ٥ / ٩ والمرق به ( مشروع قانون معدل لقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية لسنة ١٩٩٠ ) واجبا اعطاء المشروع المشار اليه صفة الاستعمال .

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان

ب- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم "١٥٠٣" تاريخ ١٩٩٠ / ٦ / ١٨ والمتضمن موافقة مجلس النواب على

مشروع القانون المعدل لقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية لسنة ١٩٩٠ معدلا .

الرقم : م ق / ٢٢ / ١٥٠٣  
التاريخ : ١٩٩٠ / ٦ / ١٨  
الموافق : ١٤١٠ / ١١ / ٢٥

دولة رئيس مجلس الاعيان الاعلى

قرر مجلس النواب في جلسته الثالثة من الدورة الاستثنائية الاولى للبرور المعادية الاولى لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠ / ٦ / ١٦ ، الموافقة على مشروع قانون معدل لقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية لسنة ١٩٩٠ باضافة الفقرة (ر) الى المادة (٨) من القانون الاصلي بالنص التالي :

و- اي شخص من العاملين او ابناء العاملين المقيمين خارج المملكة من غير العاملين لدى الجهات الرسمية اذا دفع الى الخزينة المبلغ الذي يقرر مجلس الوزراء ماهيته ومقداره وكيفية ادائه وخلال المدة التي يحددها لهذه الغاية .

أبحث لدولتكم أربعين نسخة من مشروع القانون المذكور لعرشه على مجلسكم الكريم لدراسته حتى اذا ما نال الموافقة تكرمتم دولتكم باعلامي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

نسخة / الى اعضاء اللجنة القانونية

نسخة / الى اعضاء مشروع القانون

الاسباب الموجبة  
لمشروع القانون المعدل لقانون خدمة  
العلم والخدمة الاحتياطية

يتضمن مشروع القانون المرفق تعديل المادة (٨) من قانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٦ والمتعلقة بالاعفاء من خدمة العلم وذلك باضافة فقرة جديدة اليها على الوجه المقترح في المشروع ، وذلك نظرا لان المواطنين العاملين خارج المملكة تتوفر لديهم فرص عمل تقتضي المصلحة العامة ومصالحهم الخاصة ان يحتفظوا بها .

ولسأخذتهم في المحافظة على تلك الفرص فقد وضع المشروع لاعدائهم واعفاء ابنائهم العاملين خارج المملكة من خدمة العلم مقابل مبلغ يدفعه الى الخزينة العامة ، ترك لمجلس الوزراء تحديد مقدار ماهيته وكيفية ادائه .

هذا ، وما تجدر الاشارة اليه ان مثل هذا الامر متعارف عليه ومعمول به في كثير من الدول العربية الشقيقة وتتضمنه تشريعاتها .

هكذا عينه المجلس



المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية لسنة ١٩٩٠ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٦ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٨) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (و) التالية إليها :-  
و- أي شخص من العاملين أو أبناء العاملين خارج المملكة إذا دفع إلى الخزينة المبلغ الذي يقرر مجلس الوزراء ماهيته ومقداره وكيفية أدائه وخلال المدة التي يحددها لهذه الغاية .

دولة رئيس المجلس  
هذا الأمر معروض على المجلس الكريم ومن رئيس الوزراء مطلوب صفة الاستعجال له . هل يتكرم المجلس الكريم بفتح صفة الاستعجال للنظر في مشروع هذا القانون ؟ كل المجلس الكريم .

الجميع  
دولة رئيس المجلس  
هل يرى المجلس البحث به فوراً دون إحالة ؟ أم يحال إلى اللجنة القانونية للنظر فيه أيضاً على صفة الاستعجال ؟

السيد سعيد التل  
معالي الدكتور إسحق ، الدكتور سعيد التل  
أعتقد يمكن البحث به فوراً لأن القانون يقتصر على مادة واحدة وليس هناك مشكلة حوله .

دولة رئيس المجلس  
لدينا اقتراح بصفة الاستعجال ولا يعني صفة الاستعجال أن يؤجل إلى جلسة قادمة يمكن اللجنة الكريمة تنظر فيه بوقت قصير ما دام القانون مادة واحدة وألفاظ معدودة وحكم واحد دكتور إسحق .

السيد أسحق الريحان  
أنا وراء إرساء التقاليد فحال إلى اللجنة وتنظر به أنا مع النظرة التعريفية إذا نظرت اللجنة خلال نصف ساعة في القوانين ودعى المجلس جلسة ثانية أو بعد هذه الجلسة ، يعني خلال (٢٤)

دولة رئيس المجلس  
ساعة نقر القانون لكن المهم إرساء التقاليد في هذا المجلس الكريم . معالي الأستاذ حمد الريحان .

دولة الرئيس كلمة الاستعجال كلمة مرتنة ذات الطابع الاسراع المطلق في حالة اذا لم تقرر قد تحدث اضرار معينة هذا القانون لم يصاغ خلال (٢٠١) سنة ماضية الاستعجال فيه لا يعني أن ينظر بنفس الجلسة اقترح احالته على اللجنة القانونية ولا يحدث أي ضرر من التمهيل في اجازته يوم او يومين لا ساعة او ساعتين اقترح احترام التقاليد وحالة القانون للجنة القانونية مع التوصية لها بأن تجمتع بأسرع ما تستطيع بدون تحديد مدة وأن تطرح لنا استنتاجاتها لهذا المجلس جلسة قريبة يعقدها المجلس شكراً  
حضرة الرئيس

دولة ابو عدنان عندك شي دولة بهجت بك .

دولة رئيس المجلس  
دولة السيد بهجت العلوي

لقد وافق المجلس على أن ينظر في هذا المشروع نظراً للاستعجال والمشروع عبارة عن قررة واحدة مرفق بالاسباب المرجحة القانونية وقد جرت العادة في المجلس الكريم عندما يكون هناك صفة مستعجلة للقانون يهراد متعده ان يحال إلى اللجنة القانونية وتنسحب جانباً اللجنة القانونية في احدى الغرف المجاورة لهذه القاعة لفترة وجيزة وتدرس القانون المقرر استعجاله وتأتي بقرارها ويتابع المجلس أو أن يقررت قليلاً بالنسبة لاعطاء اللجنة قرارها ولا موجب لتأجيل الجلسة كل الطلب عبارة عن الهدل واعتقد بأننا قرأنا هذا الشيء وأنا أعتقد بأنه شيء مشروع وقد جرت بعض الدول العربية على تطبيقه وأرقت الحكومة الاسباب الموجبة القانونية لذلك ولا أعتقد بأن هناك خلاف سراً ما قاله الاخ اسحق الريحان أو الاخ كذلك حمد الريحان ونحن يجب أن نسهل وأن مع العسر يسراً فطالما قبلنا صفة الاستعجال فلنستعجل ولنعطى اللجنة القانونية مجالاً بأن تدرس هذه القررة التي هي بضعة سطور فقط وتعطي قرارها وتعرضه على المجلس وشكراً .

معالي الأستاذ ابو رسول .

دولة رئيس المجلس  
السيد محمد رسول الكيلاني

سيدى الكريم اثر في احد الجلسات السابقة صفة الاستعجال لاحدى القوانين وهي هل ينظر المجلس في القانون رأساً أم يحيله إلى احدى اللجان وجرت مناقشات واسعة والامر مبدأ أن يحال إلى اللجنة المختصة وهو تلميح كلمة اسم القائد العام لرئيس الاركان وجرت عليه مناقشة لمدة

لجنة عبد الجليل

ساعة ثم اتخذ قرار بإحالته إلى اللجنة القانونية لا أرى موجب أن نتخذ طريقين في آن واحد ما دام قد سبق واتخذنا قرار بالإحالة أنه أي مشروع قانون حتى لو كان له صفة الاستعجال يحال إلى اللجنة لذلك أؤيد إحالته إلى اللجنة القانونية وشكراً .

دولة رئيس المجلس  
السيد علي أبو نوار

استاذ علي أبو نوار.  
دولة الرئيس لو كان هذا القانون يتعلق باستفتاء احتياطي الأمة من أجل الحرب لقلت أنه يتطلب قراراً فورياً بالتر واللحظة أنا لا أرى حقيقة طبيعة الاستعجال القصوى التي يطلب إلينا بها أن نقرر فوراً هذا الموضوع واعتقد أن صفة الاستعجال يمكن أن تؤمن عن طريق اللجنة القانونية وقد سبق وبحثنا مواضع أقل من هذا الموضوع أهمية ويساويه أهمية وإحالتها على اللجنة القانونية حتى لا نخرج عن الأصول والنظم التي أقرها المجلس فعملنا دائماً وأبداً مستقر على قاعدة ومن هنا فأنا مع الاستاذ أسحق الفرغان بأن يحال إلى اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس  
السيد حاكف الفايز

معالي حاكف الفايز .  
دولة الرئيس ما دام النظر في مادة واحدة فقط أنا لا أرى مانع أن يجتمع اللجنة القانونية في إحدى الغرف الآن وتتخذ القرار المناسب ، لكن إذا أردنا النظر في القانون كله أنا مع الاغوان أنه يجب أن يحال إلى اللجنة القانونية ويعطى الوقت الكافي لدراسته .

دولة رئيس المجلس  
السيد حسني عايش

الاستاذ حسني عايش  
دولة الرئيس أنا أعتقد أن اقتراح دولة الاسعاف بهجت التلهوني متكامل ويوفق بين مختلف الآراء اقترح التصويت عليه بحيث اللجنة القانونية تجتمع اليوم والمجلس مغلاً لهذا للموافقة على القانون أو في هذه الجلسة .

دولة رئيس المجلس  
دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء  
شكراً دولة الرئيس وأنا أكلم بصفتي عضو في مجلس الأعيان أنا أؤيد أن يحال هذا الموضوع لارساء تقليد على اللجنة القانونية هذا رأيي عضو في المجلس الكريم أما كرئيس وزراء أؤيد أن اشرح لماذا نريد صفة الاستعجال صحيح كنا نعوق أن ينتهي هذا القانون قبل عطلة العيد ونهاية قبل هذه العطلة يقع المجال أمام المطالبين بخدمة العلم من

المقترين في الخارج والذين مضى عليهم وقتاً طويلاً لم يحضروا للاردن ليعودوا في هذه العطلة إلى أهلهم وذوهم وهذا يعني فقد جيد للاقتصاد الوطني ودعوني أقول مزيد من الثقة لدى المقترين في العودة إلى الوطن وخاصة أن هناك عشرات الآلاف ممن ينطبق عليهم ذلك الآن عطلة العيد أصبحت على الأبواب وإذا تمكنا أن ننشر هذا القانون قبل عطلة العيد لا أدري ، القصد كل القصد هو خدمة في الاستعجال خدمة المقترين فقط ليس أكثر إذا رأى المجلس الكريم أنه يمكن للجنة القانونية أن تختلي وترى هذه المادة هو عائد لمجلسكم الكريم والا أخذ صفة الاستعجال كصفة استعجال أمام اللجنة وشكراً .

دولة رئيس المجلس  
السيد محمد عودة الفرغان

شكراً استاذ أبو عودة الفرغان .  
أنا مع اقتراح دولة بهجت بك لأنه متكامل ومعقول ، الآن وبعداً للمجلس في هذه الجلسة .

دولة رئيس المجلس  
السيد محمد علي بدير

أبو عصام بدير .  
سيدي أؤيد ما قاله دولة السيد بهجت التلهوني إحالته إلى اللجنة وإنهائه في هذه الجلسة .

دولة رئيس المجلس  
السيد محمد الرشيدان

إذا لدينا اقتراح بعد أن وافق المجلس الكريم على صفة الاستعجال الاستاذ محمد الرشيدان .

شكراً سيدي الرئيس المادة (٤٧) من النظام الداخلي توجب إحالة مشروع كل قانون إلى اللجنة المختصة بالاستعجال يأتي بعد ورود تقرير اللجنة أما من حيث طلب انعقاد اللجنة في هذه الساعة فهذا يترك للجنة أرحم أن يؤخذ به قرار وتكون سابقة لتعليمات تصدر إلى اللجان تبقى اللجان حرة في تطبيق مواهبها ولا يمنع على اللجنة أن تجتمع فور تأجيل الجلسة إما لساعات أو لدقائق ولذلك بما أن المجلس أقر صفة الاستعجال فليحال مشروع القانون إلى اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس  
السيد محمد الفرغان

معالي الأستاذ حمد  
أشعر بأرتياح إلى أن نضع قاعدة تنطبق على المنطق لنفرض أن هذه الجلسة قانونية وأن هناك استئذان من أعضاء اللجنة المستعدي الصند للقيام بفرض عليهم أن يجتمعوا خلال دقائق قد يكون نصابهم هي

تفقدت عينه الأصل



مخوف ليس لنا هذا الحق أنا أحسب أن نعطي أنفسنا ارتياحاً لا عطاء  
تفكير صحيح لهذا الموقف مشيلاً لمواقف قادمة ، دولة الرئيس برز  
الاستعجال . بعودة العاملين في الخارج بمناسبة العيد لرصد الاقتصاد  
الوطني والفرح للقاء أهلهم ، هناك تعليمات في الخدمة العسكرية تعطي  
كل عامل في الخارج لغاية عمر السنة أو الثلاثين سنة أن يؤجل ولذلك  
أعتقد حتى لو صدر القانون الآن وأعلن الآن أن لا يتوقع دولة الرئيس  
هجوماً من كثيرين يحبون دفع البذل والتخلص من الخدمة ، هذا  
الاستعجال بذهننا وليس بالواقع أقترح أن يحال للجنة القانونية دون أي  
تقييد لا لوقت اجتماعها ولا لوقت عودتها إلى هذا المجلس شكراً دولة  
الرئيس .

دولة رئيس المجلس

السيد محمد رسول الكيلاني

استاذ محمد رسول الكيلاني .  
يا سيدي أرجو أن يطرح القانون على التصويت حتى إذا أقر إحالته إلى  
اللجنة القانونية حتى ترى اللجنة القانونية فيما إذا تجتمع الآن أثناء  
انعقاد المجلس أم بعد ذلك حتى تفصل في هذا الأمر وننتهي وشكراً .  
أذن هل يوافق المجلس الكريم بعد هذا النقاش على إحالة مشروع القانون  
إلى اللجنة القانونية ؟ موافقين .  
موافقون .

دولة رئيس المجلس

الجميع

دولة رئيس المجلس

الحقيقة الآن لدينا مقرر اللجنة القانونية هل يرى في ضوء النقاش أيضاً  
وأن جدول الأعمال ليس مكتظاً أن هناك امكانية لتجتمع اللجنة بعد ريع  
الجلسة لاعطاء توصيتها بهذا الموضوع الآن ؟  
موافقون

الجميع

دولة رئيس المجلس

إذا تربع الجلسة وتجتمع اللجنة في المكتب المجاور وشكراً لفترة غير  
طويلة وستعلمكم استئناف الجلسة

( وهنا رفعت الجلسة من أجل أن تجتمع اللجنة القانونية لبحث القانون ولتقديم التوصية  
للمجلس الكريم ) .

( وبعد هذا عاد المجلس للاستعداد )

دولة رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم نستأنف جلستنا ومعالي مقرر اللجنة القانونية  
بتفضل على المنبر .

السيد مقرر اللجنة القانونية

نجيب الرشدان

بسم الله الرحمن الرحيم . شكراً لدولة الرئيس الذي منحني لقب معالي .  
القرار رقم (٢) .

## قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الأعيان يوم الأربعاء الموافق ١٩٩٠/٦/٢٧ برئاسة دولة رئيس مجلس  
الأعيان السيد أحمد اللوزي وبحضور مقرر اللجنة سعادة السيد نجيب الرشدان وأصحاب الدولة والمعالي والسعادة  
السادة :-

أحمد عبيدات ، الدكتور خليل السالم ، محمد رسول الكيلاني ، عمر الناهلي ، الدكتور اسحق الفرخان ،  
محمد عودة القرعان ، وحسني عايش .

وحضر الاجتماع كل من معالي العين السيد حابس المجالي وسعادة العين السيد حمد الفرخان .  
ونظرت اللجنة في مشروع القانون المعدل لقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية لسنة ١٩٩٠ ، الحال  
اليها من مجلس الأعيان بصفة الاستعجال لدراسته واعطاء القرار اللازم .

وبعد المناقشة والمداولة بمشروع القانون وأسباب الموجبة ، قررت اللجنة قبوله من حيث المبدأ وبصفة  
الاستعجال ، ومن ثم الموافقة عليه وبالصفة التي ورد فيها من مجلس النواب ، وتوصي اللجنة المجلس الكريم  
بالموافقة على قرارها هذا .

إذا سمح لي دولة الرئيس تعليق على هذا القانون ومختصر في اللجنة  
كنت مخالفاً لهذا القرار وسبب المخالفة أن الضريبة تلزم بمقتضى المادة  
(١١١) من الدستور وفرضها يكون بتعيين مطرحها يعني محل التكليف  
وتعيين مقدارها وما أنه لا تلزم ضريبة ولا رسم إلا بقانون فيلزم أن  
تكون الضريبة معينة بقرار فرضها وما أن هذا التكليف هو بدل الاعلاء  
من الخدمة هو من قبيل الضريبة وليس لقط من مقابل الخدمة ولا هو  
مقابل منفعة إذا ينبغي أن يكون القانون مشتملاً على مقدارها وأن لا  
يتحرك هذا المجلس الوزاء لأنه لا يجوز لمجلس الأمة أن يلغى السلطة

لجنة اعيان المجلس



التنفيذية بالأمور التشريعية وهذا ما أراه ولذلك من رأيي أن يتضمن القانون وأن نعيده لتحديد مقدار البدل والسلام عليكم .  
معالي الاستاذ محمد رسول الكيلاني .  
سيدتي الذي لم يذكره سعادة المقرر وهو أن هذا البدل الذي سيدفع من المغرب المقيم في الخارج هل هو ضريبة أم رسم أم بدل للمقرر بذلك لأن الضريبة لها صفة الالتزام ولا يمنح مطرحها حق الاختيار فالمغرب قد يأتي للخدمة العسكرية فإذا أزيلت صفة الالتزام عن الضريبة إذا لا يجوز لنا أن نقول بأنها ضريبة ويجب أن تحدد ماهيتها وكميتها ، ثانياً : - لمجلس الوزراء الحق بفرض رسوم معينة دون الرجوع إلى المجلس التشريعي ، ثالثاً : - هذا يسمى في الدول العربية الاخرى بدل الخدمة الذي يدفعه المكلف بالخدمة العسكرية ضمن الاباحات التي اباحها التشريع يقال له بدل حتى لا يستخدم لفظ رسم ولا لفظ ضريبة هذا فقط للتوضيح عن وجهة النظر الاخرى التي طرحت في اللجنة القانونية ، وشكراً .

سعادة المقرر

معالي الاخ الكريم يقول بأنني لم ابرهن ما اذا كان بدل الاعفاء هو ضريبة أم رسم وقال ايضا ان لمجلس الوزراء ان يفرض رسوم أقول المعروف فقها ان الضريبة التي تفرض على الفرد أو على الشخص هي بدون بدل وهذه الفريضة التي هي بدل الاعفاء ليست مقابل خدمة ولكنها تكليف على الذين يعملون من الخدمة ومن شرف الخدمة العسكرية ولا تعتبر رسماً ايضا لأن الرسم هو مقابل خدمة تقدمه الدولة مثل رسوم المحاكم وامثالها ولذلك المسألة واضحة الدستور وصى في المادة (١١١) على امرين اثنين لا ثالث لهما انه إما أن يكون التكليف ضريبة أو رسماً وقان البدل الاخر امر ثالث متأسف لم اذكره وهو بدل ما تقوم به دوائر الحكومة من الخدمات للأفراد يعني عندما تنصرف تصرفاً عادياً أو اجرة عقاراتها تنصرف ليس كسلطة ولكنها كخصخصة معدومة اما الضريبة والرسم فيفرضان بمقتضى القانون والمادة (١١١) لا تفرض ضريبة أو رسم الا بقانون ولا تدخل في بابها انواع الاجور ، التي تعاقضاها الخزنة المالية مقابل ما تقوم به دوائر الحكومة من الخدمات للأفراد أو مقابل اتقاعهم بأعمال

دولة رئيس المجلس  
السيد المقرر

الدولة وعلى الحكومة ان تأخذ في فرض الضرائب مبدأ التكليف التصاعدي مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية ... الخ المادة ولذلك ارى ان يحدد في القانون مقدار البدل ويقرر من مجلس الامة وان لا يتخلى عن ذلك إلى السلطة التنفيذية .

دولة رئيس الوزراء

شكراً دولة الرئيس ، انا مع سعادة المقرر اذا كانت الضريبة يجب ان تحدد والرسم يحدده وهذا بحث في ديوان التشريع وجد النص في هذه المادة خروج من المأزق الذي تفضل به سعادة المقرر لذلك لم يقال ما اذا دفع ضريبة إلى الخزينة أو رسم للخزينة هذه خدمة مدة سنتين ، الضريبة كما ذكر معالي العين محمد رسول تفرض على الشخص ولا يجوز استبدالها عندما اقول هناك ضريبة دخل على شخص (٢٠٠) دينار فرضاً في السنة لا يجوز لهذا الشخص إلا ان يدفع ال (٢٠٠) دينار ولا يجوز ان يقول انا مستعد اشتغل عامل في هذه الحكومة لمدة شهرين مقابل تلك ال (٢٠٠) دينار ولو اشتغل مجاناً يدفع ضريبة ال (٢٠٠) دينار لأنها ضريبة مفروضة بقانون لذلك اردنا ان نخرج من هذا المأزق لسبب وجيه طبعاً كان يمكن ان نذكر هذا بالتحديد لكن عندما درسنا الموضوع وجدنا بأنه يمكن لهؤلاء المغتربين ان يتواجدوا لعدة بلدان وتحديد العملة وجدنا من الخطأ ان تعين عملة اجنبية بقانوننا لا يجوز حسب القانون المركزي قانون البنك المركزي الا ان يكون دينار اردني وسنخضع لمعادلات يومية بارتفاع اسعار النقد في العالم في عتدنا من العملات العربية كالريال والدينار الكويتي و... الخ وهناك عملات اجنبية دولار امريكي ودولار كندي وهناك شيء في جنوب امريكا اللاتينية وفي آسيا أو في كذا رؤيتنا موضوع يدخلنا في معامات كبيرة جداً في المحاسبة لما اردنا ان يأخذ مجلس الوزراء هذه كمرونة فقط للتسهيل على المغتربين والتسهيل على الادارة المالية ايضاً في الحسابات تبعها .. وكما ذكرت بأن الضريبة لا خيار وهنا نقول إما ان تدفع بدل بمعنى البدل أو ان تأتي للخدمة اما الضريبة ليس فيها خيار حتى نسميها ضريبة انفلت عنها صفة الضريبة لأن فيها خيار انا لست مجبر الشخص بالناسية ان يدفع

دولة رئيس المجلس  
دولة رئيس الوزراء

تكملة على الجدول

مبلغ من المال اما يدفعه اذا مقرب او ان يأتي للخدمة لست ملزمة على الضريبة فانفتحت صفة الضريبة في هذه المادة وشكراً .

معالي السيد ابو عصام بدير .

الحقيقة تفضل سعادة المقرر وأحد الاخوان أعضاء المجلس بأنه لا يجوز فرض ضريبة او رسم الا بقانون هذا الذي بين ايدينا هو قانون فإذا اقريناه لا غبار على ذلك دستورياً اما ترك المبلغ لمجلس الوزراء برأبي هذا رأي اقتضته المصلحة كما تفضل دولة رئيس الوزراء لانه لا يجوز ان نلغى ضريبة اردنية بعملية اجنبية ولذلك يقتضي الامر ان تزيد او تنقص فإذا ترك الامر لرئيس الوزراء لا اعتقد ان في هذا مخالفة لا بالدستور ولا بقانون المجلس لأن الدستور اعطى حق للقانون والقانون هو نفسه قال هذا متروك لمجلس الوزراء ليقدر الماهية و... الخ ارجو ان نسمع من السيد المقرر قرار اللجنة وليس اختلافاتها .

دولة السيد بهجت التلهوني

خدمة العلم هو خدمة الوطن وقد جاء في التنزيل الكريم « وجاهدوا بانفسكم واموالكم » وان الفقرة الواردة ضمنها الى المادة المذكورة انما هي للذين يقيمون خارج الاردن وليس الذين بداخل الاردن كتعويض لمن يعمل خارج الاردن والذي يستفاد من عمله ويستطيع ان يقدم تعويض لقاء تبديل خدمته للعمل لتعويض مادي عن هذه الخدمة وليست تبديل للخدمة على المقيم حتى نقول عنها ضريبة يستطيع القانون وضعها بشكل ثابت ولذلك قد يكون مجلس الوزراء يضع للمقيمين في السعودية خلاف المقيمين الذين يقيمون في جيبوتي خلاف الذين يقيمون في ليبيا خلاف الذين يقيمون في موريتانيا لكل بلد له ظروفه ومقدار تعويضه اقل من الذين يقيمون في السعودية لانهم ميسورين اكثر هذا الشيء يعتبر اذن تعويض عن خدمة العلم وبذلك وليست ضريبة على المكلف الاردني المتواجد على ارض المملكة الاردنية الهاشمية الذي لم يشمل هذا التعديل ولذلك كما قال الاخ ابو عصام نحن ننظر الان الحقيقة الى ما جاء في قرار اللجنة وارجو ان نكتفي بما جرى ونصوت على قرار اللجنة التي اتفقت عليه وشكراً .

دولة رئيس المجلس

السيد محمد علي بدير

دولة رئيس المجلس

السيد بهجت التلهوني

دولة رئيس المجلس

السيد علي ابو توار

استاذ ابو توار

دولة الرئيس المعادلة التي طرحها دولة رئيس الوزراء كسبب لعدم تحديد المبلغ معادلة منطقية ومعقولة اريد فقط ان اطمن بأن المبلغ الذي يقرره مجلس الوزراء ، العالي مثلاً هل هو مبلغ ثابت يلتزم به مجالس الوزراء اللاحقة ام ان هذا النص يعني ان كل مجلس وزراء له الحق ان يفرض فرضاً مخالفاً لما سبقه .

دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

عفواً دولة الرئيس ايضاً فالتني ان اذكر ان هناك باب الاعانات من الخدمة هذه هي اللقرة (و) وجزء من مادة الاعانات يعني لا يزال قبلها أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ، في مثل ما يقولوا كمية من الاعانات فهذه وردت من المقرر من باب الاعانات لو كانت ضريبة لشملت الجميع انا لا ادري جواب على الاخ علي باشا في هذا الموضوع ولكن ما يلمر به المجلس ان يعطى مهلة معينة نتيجة المعلومات المتوفرة لدى الحكومة في هذا الموضوع ودائماً التشريع كما تعلم جميعاً هو تلبية حاجات المجتمع لحاجات المجتمع المتجددة يوضع التشريع ، نحن وجدنا اعداد من اخواننا المقترعين كميات كبيرة عزفوا عن اللجوء او العودة من الوطن او حتى الزيارة بنفس الوقت هناك ضغط في موضوع خدمة العلم ، يعني الان ترسطات ( مشان الله اريد دور ) صارت المسألة عكسية بالاضافة ان جميع التعديلات التي حصلت سابقاً هي تعديلات لاعطاء مجال لهؤلاء المقترعين ان يستقروا في العمل ليركزوا الاقتصاد الوطني والتحويلات و... الخ لبالاساس اصبح تعديلات يهزج تعليمات لغاية الـ (٣٧) سنة طبعاً هنالك بعض الناس الذي وصل الـ (٣٧) ولا يزال غير راجع اذا رجع يجد الغلبة حتى يبعد المحل الذي له لياخذة وينفس الوقت سيضحي بالعمل الذي هو قائم فيه واذا رجع بعد سنتين في وضع اقتصادي لا يحتاج الى شرح مشروح سابقاً هل يستطيع ان يجد فرص العمل ونحن نحاول ان نجد فرص العمل وتختلف البطالة في الاردن في ضمن الاحصائيات المتوفرة داخلياً اما اذا اردنا اخذنا الاحصائيات المتوفرة خارجياً فنحضرهم خدمة العلم الصحيح تقع في مطلب كبير جداً في هذا الموضوع ليس عندنا امكانية لتوفير

هذه احدى الاصول



فرص العمل لهؤلاء العائدين خدمة العلم من الخارج فلذلك هي فرج للجميع فرج لهم وإذا أردت أن أكون صريح أيضاً نحن نتلقى هواتف كثيرة جداً بالنسبة متى يا أخي تريد أن نرجع نرود بلدنا نرود أهلنا يكفي نذهب إلى دول مجاورة ونطلب أهلنا من الأردن إلى تلك الدول حتى نرى بعضنا أسبوع أسبوعين ثم نعود إلى الاغتراب في نية . الحكومة أن تضع عشرة آلاف في النية تحت الدراسة (١٠) آلاف دولار لكل بدل لكل شخص في هذا الموضوع أما في المستقبل بعد خمس سنين ، عشر سنين لا أدري أنه هل الـ عشرة آلاف دولار تكون كافية أم لا ؟ الصحيح هي خاضعة لمجلس الوزراء هو صاحب ولاية وصاحب حق في هذا الموضوع يعطي حق تقدير هذا الموضوع وعندما يكون مغالي أو غير مغالي أيضاً هناك سؤال لماذا كنا وكلنا عملتم ؟ السؤال يرد والاستفسار يرد ليس هناك مانع من الاغتراب إطلاقاً وشكراً .

السيد مقرر اللجنة

شكراً دولة الرئيس فيما قلته ليس معارضة لاصدار القانون ولتوفير مجال العمل للعاملين خارج الأردن لكن الذي قصدته هو تصويب القانون بما يتفق مع الدستور وهو أن يتولى مجلس الأمة تحديد مقدار هذا البدل قد يتساوى بعض الاغتراب أن هل هذا بدل ضريبة ؟ وتساووا أكثر من زميل . المادة (١١١) من الدستور عينت الأمور التي تتقاضاها الدولة ضريبة رسم أو بدل خدمات أو بدل انتفاع هذا بدل الاعفاء لا يدخل في بدل الانتفاع لكن ما أشار إليه دولة الرئيس صحيح أن الفقرة (و) المعدلة لقانون خدمة العلم تدخل في الاعفاءات لكن هذا الاعفاء ينطبق على الأشخاص الذين لم يشملهم الاعفاء في الفقرات السابقة ولذلك فرضت عليهم الضريبة هذا المقصود بهذه الفقرة أما ما أشار إليه دولة السيد بهجت التلهوني ومع احترامي لرأيه أنه يجوز أن يكون المبلغ متناسباً مع الوضع الاقتصادي ومحل الإقامة فهذا يظهر مبدأ المساواة والنسبة لتفكير الحكومة بفرض عشرة آلاف دينار على الذي يقضي بمقتضى هذه الفقرة سؤل لا يستفيد منها إلا من كان جاعلاً مليوناً أو أكثر أما الذي يجمع بضع آلاف ليعتاش منها سؤل لا يستفيد وبخاصة إذا كان عنده أكثر من ولد ويدفع عشرة

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

الآل معنى عشرين ألف لا يستطيع أن يجمعها من عمله أيضاً لا في الخليج ولا في غير الخليج هذا المبلغ بالنسبة لهذا التصريح على أساس أن تفسير القانون يؤخذ من مذكرات المجالس التشريعية وهذه المذكرات هي تدل على النية وعلى إرادة المشرع ولذلك إذا أردنا أن نفرض عشرة آلاف دينار لمعناها هذا للصورة للاغتيا . وأما لا يشمل الكادحين وهم الأكثرية ولذلك لا أزال عند رأيي بأن ينص القانون على تحديد المقدار .

دولة رئيس الوزراء

هل تسمحوا لي أن أتكلم ككتائب ، علما كعين كعين أنا لغاية الآن لم أعرف قرار اللجنة القانونية لأنه الأخ المقرر لا يدافع عن القرار الذي هو مهمته يعني هو يحكي رأيه ، والسؤال الثاني أسأله للأخ المقرر أيضاً أسأل كعين أنا فهمت أننا إذا قررنا ضريبة فرضاً جديلاً يجب أن تعين مبلغها هذا هو المقصود بالكلام حكلاً المهم ، المادة (١١١) المادة (١١١) لم تقل تحدد المبلغ قالت لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون ولكن مقدار هذا الرسم يشترط أن يحدد بقانون ؟ ما رأيكم في قانون رسوم الجمارك ؟ ورسوم الجمارك يحددها مجلس الوزراء وخاضعة دائماً بالتغييرات ، دائماً يغير مقدار الرسم هو مجلس الوزراء الذي أعطى هذه الصلاحية بموجب القانون أما لا يجوز لمجلس الوزراء أن يفرض الرسم بدون قانون ، أن جاء الرسم وحدد المبلغ مجلس الوزراء ، فهذه المادة تتكلم لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون وهذا قانون وكما هو في الرسم الجمركي يعينه مجلس الوزراء أيضاً التعميم من قبل مجلس الوزراء فيه بدل وأقول بدل بالاعفاءات أنا أرجع للاعفاءات ويمكن أن تأتي إعفاءات أخرى في المستقبل لا أدري وأساساً الاعفاءات التي أتت بهذه المادة (أ) لم تكن تنص واضحة اضيفت (و) بعد اضافات أخرى سابقة وأرجو من معالي المقرر أن يدافع عن قرار اللجنة القانونية .

نعمد الهك يا محبيب بك

هذا قرار اللجنة والذي أهدجه هو رأيي في اللجنة ورأي في المجلس وبالنسبة لما تفضل فيه دولة الرئيس أنا أوافق على أن جميع الدول تعطي السلطة التنفيذية لفرض الرسوم الجمركية لضرورة التعطيتها لو فرضنا

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

تحت إشراف السيد المقرر



فرضت ضريبة على مادة من المواد وأشيع الأمر وتذكر فيها المجلس عندئذ يستغل التجار هذا الأمر ويغفلت الأمر ويصبح القانون ليس له قيمة ولذلك الضرورة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية .

دولة رئيس المجلس  
السيد عمر النابلسي

الاستاذ عمر النابلسي  
سعادة المقرر دافع دفاعاً مجيداً عن الرأي المخالف رأي اللجنة القانونية اما الرأي الذي اجمعت عليه اعتذر بالنسبة لصوتي اللجنة القانونية فقد تناول كل الحجج والمبررات التي ذكرها سعادة المقرر لاستبعاد الرأي الذي استقر عليه هذا القانون .

دولة رئيس المجلس  
السيد هالك الفاي

معالي عاكف الفاي  
الموضوع اشيع بحث ما دام اللجنة وافقت على القانون أرجو طرحه على المجلس .

دولة رئيس المجلس  
السيد حمد الفرخان

فقط عندنا الاستاذ حمد بك الفرخان حضر اللجنة وله الحق ان يهدي رأيه في المجلس استاذ حمد الفرخان .

السيد حمد الفرخان

دولة الرئيس احب قبل ابداء الرأي ان أرجو الاخوان اعضاء الاعيان ان لا يسارعوا في طرح إغلاق المناقشة قبل ان تعطى الفرصة لكل عين راغب في الكلام سمعت مرتين الطلب بإغلاق باب المناقشة تجاوزت دولتك الدور الذي طلبت فيه بخمس مواقع .

دولة رئيس المجلس  
السيد حمد الفرخان

احببت حتى رأيك يسمعه المجلس بعد ان يطرح الموضوع بكامله .  
شكراً لهذا التكريم انا من ناحية المبدأ أوافق على الاعفاء مقابل البديل لا اعارض بالمبدأ لكني اعارض بنص التعديل المقترح بالاسباب التالية :-  
اولاً :- حقائق الامور ان القانون ليس لخدمة المغتربين وبالتالي خدمة الاقتصاد الوطني عن طريق إعفاءهم مقابل البديل فقط هو في حقيقته قانون للمغتربين من المغتربين فهو يميز بين مقتدر على دفع الـ عشرة آلاف دولار او أكثر او أقل منها وبين المغتربين من هو مقتدر وبين غير المقتدر بهذا التمييز اشعر بأن القانون يعتبر غير منطقي وغير عادل .

النقطة الثانية :- هي التمييز بين المواطنين انفسهم بين مغترب ومقيم لا اعرف دولة تعطي الاعفاء مقابل البديل بالاستناد الى موقع او اقامة عمل

مواطنيها لنفرض ان هناك اخين في مخيم البقعة كلاهما مقتدر احدهما ولد يعمل في الكويت اسمه محمد والثاني مقتدر له ولد مقيم معه في البقعة وابوه مقتدر يعني الاول مقابل عشرة آلاف دولار محمد الاول يعني ومحمد الثاني ابن المقتدر جاره لا يعني لو اراد هذا المقتدر ان يدفع عن محمد (١٠٠٠) دولار مقابل محمد ابن عمه هل هذا النص يسمح لهذا المقتدر ان يساوي بين ولده محمد وبين ولد اخيه محمد بقانوننا هذا محمد يرث ومحمد لا يرث . لذلك هذه المادة ترسخ ايضاً عدم المساواة بين المواطنين .

البند الثالث :- دافع رئيس مجلس الوزراء عن إعطاء حق الضريبة ولا اريد التدخل والرد على النقاشات خوفاً من ان يأخذ مجلس الوزراء مرونة لتحديد المبالغ للعملة خوفاً ان تتجاوز تلك المرونة بين مجلس الوزراء ومجلس وزراء لاحق بتغيير قيسة البديل اذا هذا النقص في المادة يجعل فيها ثغرة يمكن النص على تفاديها .

النقطة الرابعة :- لم ينص هذا البند على ضرورة مطلقة انه مقتصر على حالة السلم وانه في حالة الحرب لا يعني اي مواطن من الخدمة العسكرية انا اخشى ان مواطناً معيناً يعتبر نفسه تخلص من موقفه العسكري في حالة الحرب نحن الان في حالة حرب .

آخر نقطة اريد ذكرها النقطة الخامسة :- ان هذا النص يتعارض مع نظام الخدمة العسكرية الخاص بالتأجيلات كانت التأجيلات منطقية لغاية (٢٨) سنة للتعليم اضيف لها تأجيل جديد بالنسبة للعاملين في الخارج وهو منطقي لغاية هذه المادة ترى العامل في الخارج امامه خيارين وليس خيار واحد .

خيار التأجيل لاول (٣٧) سنة وسيختارونه جميعهم وخيار دفع بدل الخدمة وسنرف لا يختاره احد من (٣٧) سنة اذا لا بد من إعادة النظر للتأجيل من اجل الاضطرار للعمل بحيث يعرقل التأجيل عند عمر (٢٨) سنة بهذا الملاحظات اقترح رد هذا النص لمجلس النواب ولا يسر بنهايات الحكومة ان يتأجل القرار اسبوعين لأنه لا يتصور انه سيكون هجوم خلال الاسابيع القادم على دفع البديل هناك تنازل غير منطقي بهذا

هكذا عينه الأول

التوقع اقترح رد هذه المادة تنظر ضمن كل اطار الخدمة العسكرية للاخذ بهذه الملاحظات بعين الاعتبار و لتجنب عدم المساواة لتجنب عدم الازدواجية بين التأجيل سبب الخدمة وبين البذل بسبب الخدمة في الخارج واعادته من مجلس النواب شاملاً ساداً لهذه الثغرات شكراً حضرة الرئيس.

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

شكراً دولة الرئيس طبعاً ما اوردته معالي العيون ابو مناك الموضوع انه داخل المملكة غير معفاة غير قادرين لدفع البذل هذا صحيح هذا فقط للمفتحين لنواحي اقتصادية كما ذكرت لا اريد ان اكرر وصحيح ايضاً ما ذكره لانه هناك تقدير لغاية (٣٧) سنة ويمكن اختيار التأجيل ولا يختار الدفع واريد ان اضيف بهذه النقطة ان هذا التمديد فيه تعليمات وليس بالقانون وستلقى هذه التعليمات في التمديد نحن انتبهنا لها انه ستلقى التمديد لأنه في تعليمات لانه فتحنا باب اوسع لهذا الموضوع فعلى الشخص اما ان يختار العودة للخدمة له حق الخيار ليس عليه الزام واذا معه بدل دفع واذا ليس معه يتفضل يخدم وكما يعلم ايضاً معالي الزميل بأن هناك مساواة في القطاعات ونحن لم نميز المفتحين خارجاً عاملاًهم بالتساوي كما عاملنا الموجودين بالداخل بالتساوي ايضاً ليس هناك تمييز ستلقى التعليمات بالتمديدات ويعطى هؤلاء فرصة لذلك وشكراً.

الاستاذ محمد رسول

دولة رئيس المجلس

السيد محمد رسول الكيلاني

البحث تم من جميع النواحي الا ان هناك نقطة اشار اليها دولة السيد رئيس الوزراء بأن البذل سيكون عشرة الاف دولار من المعلوم ان المفتحين الاردنيين في خارج المملكة الاردنية الهاشمية المقيمين والعاملين في الخارج تخضع مداخلهم لظروف عملهم فمنهم من اتاه الله من المال ما يستطيع به يدعم موازنة ومنهم من يعمل ليل نهار ليصل الى لقمة العيش الكريمة ، من المعلوم ان ما كل ما اتسع مطرح الضريبة كلما ازادته مداخلها فمبلغ (٦٧٠٠) دينار اردني حسب السعر الحالي قد تستطيع القلة دلمة وهي قادرة اما الاكثية من العمال وهي الاغلبية في الخارج قد يكون فوق طاقتهم وبالتالي فالغاية المرجوة من القانون لزيادة المداخل قد لا تتحقق هذا اولاً وثانياً ارجو ان يصورت على مشروع

دولة رئيس المجلس

السيد حمد الفرعان

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

القانون الذي اقرته اللجنة القانونية لاني اعتقد بأن البحث قد استوفى والاقتراح لا يعني هو الاسراف ولكن لكل عضو في مجلس الاعيان ان يبدي رأيه في الموافقة ام لا . وشكراً

معالي الاستاذ محمد بك ، بعد توضيحات الرئيس واستحسانك لقطعة الغاء التعليمات هل يعني أنك لا تقترح رد القانون ونسبر رأساً الى توصية اللجنة بالموافقة على القانون كما جاء من مجلس النواب ، استاذ حمد .

هناك واحد لم يجيبه دولة الرئيس . هل هناك دولة تميز في بدل الاعفاء بين المواطنين الموجودين في حدودها والمواطنين المقيمين في الخارج اذا اجاب بالاجاب وذكرها عندئذ تصيح اكثر قبولاً للمادة .

دولة رئيس الوزراء

لديها ايضاً مروة وسبقنا كثيراً في موضوع تجربة خدمة العلم لدول عربية بعض الاحيان تعطي مهلة محددة ان يدفع البذل من هو في الداخل والخارج عن جنب وطرف وفي سنوات تعطيه فقط لمن يعمل في الخارج تعمل توازن بين حاجاتها الفردية لل افراد اذا كان هناك ليس بحاجة لخدمة علم بكميات كبيرة تعطي تقوله خلال شهر لقرعة كذا دعونا نسميها قرعة فهو معنى ليدفع من هذه القرعة سواء من الداخل او الخارج بنسبة (١٠-٢٠٪) فقط واحياناً تعطي لمن هو في الخارج تعطي قرعة كذا في الخارج الذي يدفع بدل يعلى من الخدمة لتأتي القرعة فقط لمن هو في الخارج هذا درسته ايضاً في هذا الموضوع وطبعاً هذا الشيء مثل ما ذكر دولة الاستاذ بهجت التلهوني ايضاً من ناحية شرعية صحيح ونذكر الحديث الصحيح « من جهز غازياً فقد غزا » وهذا تجهيز للغازي بالاضافة بأن موضوع الخدمة كخدمة عسكرية لا يزال امامنا قانون آخر لا ننساه هو قانون الجيش الشعبي بأن من يأتي من هؤلاء المعلمين يطالهم الجيش الشعبي ايضاً لانهم جميعاً يخدموا عسكرياً لم نعلمه اعداء مطلق نحن اهلنا لمدة سنتين اما اذا حضر واستقر فهناك الجيش الشعبي واجب عليه ان يتدرب ويكون عضواً في هذا الجيش وشكراً .

معالي الاستاذ حمد الفرعان

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس المجلس



السيد حمد الفرخان

سيدي ارجو ان لا يحشرنا التمسك بصيغة أصبحت موضوعة من إعادة النظر بسبب النقاش اذا كانت هناك حكمة من إضافة شيء الذي قاله رئيس الوزراء هام جداً وأنا اثني عليه هذه المادة يجب ان يضاف اليها نص مستثنى مما قاله دولة الرئيس وهو على ان يتمتع بهذا الحق خلال مدة اقصاها سنة وبانتهاء التأجيل والا جميع العاملين في الخارج سوف لا يتمتعون به دولة الرئيس قال ان الاعفاء يعطى لمجموعة لقرعة نحن نعطي بلا حدود لمدة الامهال اقترح مرة ثانية تأييداً لوجهة النظر الحكيمة التي قالها دولة الرئيس ان يضاف الى هذا النص حتى يصبح ذو معنى او القول على ان يتمتع المعفى بهذا الحق من البذل خلال مدة كذا من تاريخ استحقاق الخدمة عليه وهذا معناه هو القرعة اقترح ذلك على دولة الرئيس وارجو انسجاماً مع فكره ان يوافقني وان يستعمل هذه المادة لتصدر خلال اسبوعين بدلاً من صدورهما اليوم ، شكرًا دولة الرئيس .

دولة السيد بهجت التلهوني

دولة رئيس المجلس

لقد سمعنا قرار اللجنة القانونية وتوصيتها بالموافقة على اللقرة من المادة الثانية وجرى نقاش له اول وسوف لا تنتهي من هذا النقاش ومن هذه الاقتراحات ولذلك فقد اكتفيتنا من هذا النقاش وأنا اقترح اقفال النقاش ونصرت على قرار اللجنة القانونية .

من يؤيد هذا الاقتراح شكرًا لكم

دولة رئيس المجلس

الجميع

اذا الآن امامنا الترسية المتضمنة قرار اللجنة القانونية بالموافقة على مشروع هذا القانون كما جاء من مجلس النواب من يؤيد ذلك ؟ رجاءاً رفع الايدي .

موافقون

الجميع

شكرًا لكم جميعاً وانتهى الموضوع في هذا القانون اذا اراد دولة الرئيس اذا عنده شيء لائق تطلب شغله باسبوعين ونحن اسبوعين معطلين ايضا استاذ حمد الفرخان :

انا لا اريد ان اخرج احد لكن هذه الدورة الاستثنائية صدر الامر بها في ١٩٩٠/٥/٢٦ وابتعدت في ٦/٢ ونحن اليوم في ٦/٢٧ لم ينجم

مجلس الاعيان بمجهود واحد لفترة (٣١) يوم ليس كثيراً بأن نقضي اكثر من ساعتين لقرار قانون من هذا النوع يجب ان لا يدفعنا الملل والاسراع والمواعيد باستعمال النقاش . سؤال موجه لدولة الرئيس هو الذي اقترحه اضافته تعطي هذا القانون معنى لذلك لا يزال المجال موجود أمام الحكومة ان تضيف هذا الاقتراح .

دولة رئيس المجلس

هو بالتعليمات واللائحة تعالج القضية بهذا قانون بهذا إعادة الى النواب طيب سيدي دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء

يا سيدي على كل حال إنتهى التصويت ولكن كنت اريد حتى بعد نهاية التصويت ان اذكر للاستاذ حمد وذكرت بأن تلك تعليمات نحن قلنا خلال المدة التي يحددها لهذه الغاية هذه اللقرة التي وضعت هي للغاية التي تفضل بها معالي العين الاستاذ حمد من ناحية المدد فقط اردنا ان نأخذ المرونة ولها اسبابها الدراسة لها قوائم مرجوعة في الخارج في بعض المسافات الموجودة كالتحضيرات اردنا ان نأخذ هذه المرونة نحن بحثنا موضوع المدة مطولة في مجلس الوزراء بحثناها مطولا لاعطاء المرونة والسرعة اردنا ان يأخذ صلاحية مجلس الوزراء ان يدع مدد في هذا الموضوع وشكرًا .

دولة رئيس المجلس

استاذ المقرر

السيد المقرر

سيدي بعد اقرار القانون لا يجوز العودة لبحث موضوعه ولذلك يجب ان لا نأخذ سابقة ان نعود لبحث ما صوت عليه المجلس .

دولة رئيس المجلس

هذا توضيح من دولة الرئيس .

السيد المقرر

لا ولا نحتاج الى توضيح بعد ان أقر القانون .

دولة رئيس المجلس

وهذا هو نص القانون كما اقره المجلس بالصيغة النهائية التي سيرفع فيها الى الحكومة .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٠

قانون معدل لقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية

المادة (١) يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون خدمة العلم والخدمة ) تباطية لسنة ١٩٩٠ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٦ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تكملة صند المجلس



الدورة الاستثنائية الأولى

لمجلس الأعيان

قرار رقم ١٠

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الأعيان يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/٦/٢٧ برئاسة دولة رئيس مجلس الأعيان السيد أحمد اللوزي ، وبحضور مقرر اللجنة سعادة السيد نجيب الرشدان ، وأصحاب المعالي والسعادة السادة الأعضاء :

الدكتور خليل السالم ، محمد رسول الكيلاني ، عمر التابلسي ، محمد عودة القرعان ، طارق علاء الدين ، أمين شقير ، حسني عايش .

كما حضر الاجتماع ، سماحة قاضي القضاة الشيخ محمد محيلان ، وعطوفة أمين عام مجلس الأمة الأستاذ صالح الزعبي .

ونظرت اللجنة في القوانين التالية ، المحالة إليها من مجلس الأعيان وهي :

- ١- القانون المؤقت رقم "٣٥" لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون أصول المحاكمات الشرعية .
- ٢- القانون المؤقت رقم "٣٤" لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل الحاكم الشرعية .

وبعد المناقشة والمداولة في القوانين ، قررت اللجنة الموافقة عليهما بالصيغة التي وردا بها من مجلس النواب .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

اللجنة القانونية

أمين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

لجنة الأعيان

المادة (٢) تعدل المادة (٨) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (و) التالية إليها :-

و- أي شخص من العاملين أو أبناء العاملين والمقيمين خارج المملكة من غير العاملين لدى الجهات الرسمية إذا وقع إلى الخزينة المبلغ الذي يقرر مجلس الوزراء ماهيته ومقداره وكيفية أدائه وخلال المدة التي يحددها لهذه الغاية .

السيد الأمين العام

٤- مقررات اللجان

قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/٦/٢٧ المتضمن الموافقة

على :-

١- القانون المؤقت رقم "٣٥" لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون أصول المحاكمات الشرعية بالصيغة التي ورد بها من مجلس النواب .

٢- القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية بالصيغة التي ورد بها من مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس السيد المقرر شكراً إذن قرار اللجنة ، القرار التالي للجنة القانونية تفضل يا أبا محمد بسم الله الرحمن الرحيم القرار رقم (١)







السيد المقرر  
القوانين وزعت على اعضاء المجلس الكريم مشتملة على أصل القانون والتعديل الذي طرأ عليه من مجلس النواب وهذه النصوص بين ايديكم وإذا كنتم توافقون على عدم قراءتها نكون لكم من الشاكرين .

الجميع  
السيد المقرر  
١- القانون المؤقت رقم "٣٥" لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية .

دولة رئيس المجلس  
شكراً لكم ، اذا هل للاخرة اي رأي او ملاحظة على القانون الذي عرضه، هل يوافق المجلس الكريم على هذا القانون .

الجميع موافقون

وهذا هو نص القانون كما اقره المجلس وبالصيغة التي سيرفع بها الى الحكومة .

### قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٠ قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢- تعدل المادة (١٣٨) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية اليها ( واحكام الدية ) وذلك بعد عبارة ( حق الله تعالى ) الواردة فيها .

امين عام مجلس الامة  
صالح الزعبي  
رئيس مجلس الاعيان  
احمد اللوزي

السيد المقرر  
٢- القانون المؤقت رقم "٢٤" لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية .

دولة رئيس المجلس القانون الثاني ايضاً هل يوافق المجلس الكريم على هذا القانون ؟

الجميع  
دولة رئيس المجلس موافقون .  
شكراً لكم .

وهذا هو نص القانون كما اقره المجلس وبالصيغة النهائية التي سيرفع بها الى الحكومة .

### قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٠ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢- تعدل المادة (٢٤) من القانون الاصلي على الوجه التالي :-  
اولاً - اعتبار ما جاء فيها فقرة (أ)  
ثانياً - اضافة الفقرة (ب) التالية اليها :-  
ب- يعتبر قاضي القضاة قاضياً لاغراض تطبيق احكام هذه المادة عليه .

امين عام مجلس الامة  
صالح الزعبي  
رئيس مجلس الاعيان  
احمد اللوزي

دولة رئيس المجلس  
السيد حسني عايش  
وترفع الجلسة ، استاذ حسني عايش .  
اقترح الوقوف دقيقة حداد على ارواح شهداء الزلازل في إيران وقراءة الفاتحة على ارواحهم وإرسال برقية تعزية الى الحكومة الإيرانية بهذه المناسبة التي رفضت القبول بالمعونة من اي دولة مثل اسرائيل وجنوب افريقيا بمناسبة اجتماع مجلس الاعيان .  
هل يوافق المجلس على إرسال برقية .

دولة رئيس المجلس  
الجميع موافقون

دعكت اعيانه

١

دولة رئيس المجلس

ونقف لتلاوة فاتحة

(وهنا وقف جميع من في المجلس وقرأت سورة الفاتحة ثم بعدها جلس الجميع )

دولة رئيس المجلس

استاذ ابراهيم تقي الدين .

السيد ابراهيم تقي الدين

اقترح سيدي اذا رأيتم ذلك مناسباً ان يوجه المجلس الكريم الشكر لصاحب الجلالة خادم الحرمين الشريفين على ما قدمته المملكة العربية السعودية وتقدمه من دعم للأردن شكراً .

دولة رئيس المجلس

استاذ ابو عودة

السيد محمد عودة القرعان

مواقفون

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على تفويض الرئاسة بارسال برقية لجلالة الملك ؟

الجميع

مواقفون

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء

كعين اتكلم وهناك دول اخرى قدمت المساعدة مثل الكويت وابو ظبي (الامارات)

دولة رئيس المجلس

نرسل لجميع الدول العربية الشقيقة ، شكراً .

السيد الامين العام

٥- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة ،

دولة رئيس المجلس

ترفع الجلسة وسيعين موعد وموضوع الجلسة القادمة فيما بعد .

### "انتهت الجلسة"

أمين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

\* انظر الوقائع باخر هذا العدد .

الى صاحب السيادة الرئيس صدام حسين

رئيس الجمهورية العراقية الاخفم ايده الله ورحاء / بغداد

يسعدني ان انتقل الى سيادتكم قرار مجلس الاعيان في جلسته من الدورة الاستثنائية الاولى بتاريخ ١٩٩٠ / ٦ / ٢٧ ، بالتوجه اليكم بأعق معاني الشكر والتقدير لموقفكم القومي المؤيد لدعم الاردن اثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي في بغداد وما تمخض عنه هذا المؤتمر من قرارات قوية هامة . وما نتج عنه من متابعة تضمنت اعتماد مبدأ دعم الاردن ومساندته كركن اساسي في الامن العربي .

ويقدر مجلس الاعيان بصورة خاصة مبادرتكم الكريمة بالتزام العراق بمبلغ خمسين مليون دولار دعماً للاردن .

وتقبلوا فخامتكم صادق التقدير وبالغ الاحترام مع اطيب التمنيات لفخامتكم بموصول التوفيق والنجاح في العراق الشقيق وامتكم العربية الماجدة .

احمد اللوزي

رئيس مجلس الاعيان

الى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز

ملك المملكة العربية السعودية ايده الله ورحاء

يسعدني ان ارفع الى مقامكم السامي قرار مجلس الاعيان بتوجيه اخلص معاني الشكر واصدق التقدير والعران لشخصكم وللمملكة العربية السعودية الشقيقة على دعمكم السخي الذي تسلمه بلادكم الاردن اسهاماً اخرياً منكم لمعاني صموده ومنعته وحر كفا تعلمون ركن اساسي في كيان الامن العربي وخندق امامي وقلمة حصينة في مواجهة مخططات الصهيونية وعدوان اسرائيل على فلسطين والامة العربية جمعاء . هياكم الله ووفق جهودكم الحرة في تمسيد آمال العرب والمسلمين ، واعزاز دينهم الخليل وبناء تضامنهم وصون حقوقهم ومطالباتهم وامنتهم المشترك انه سميع مجيب .

احمد اللوزي

رئيس مجلس الاعيان

تفحصه لجنة التدقيق

الى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان / آل نهيان  
امير دولة الامارات العربية المتحدة

يسعدني ان ارفع الى مقامكم السامي قرار مجلس الاعيان بتوجيه اخلص معاني الشكر واصدق التقدير والعرفان لشخصكم وللدولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة على دعمكم السخي الذي تسلمه بلدكم الاردن اسهاما اخويا منكم لمعاني صموده ومنعته وهو كما تعلمون ركن اساسي في كيان الامن العربي وخندق امامي وقلعة حصينة في مواجهة مخططات الصهيونية وعدوان اسرائيل على فلسطين والامة العربية جمعاء .  
حياكم الله ووفق جهودكم الخيرة في تجسيد آمال العرب والمسلمين ، واعزاز دينهم الخفيف وبناء تضامتهم وصون حقوقهم ومقدساتهم وامنتهم المشتركة انه سميع مجيب .

احمد اللوزي  
رئيس مجلس الاعيان

الى صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح  
امير دولة الكويت

يسعدني ان ارفع الى مقامكم السامي قرار مجلس الاعيان بتوجيه اخلص معاني الشكر واصدق التقدير والعرفان لشخصكم وللدولة الكويت الشقيقة على دعمكم السخي الذي تسلمه بلدكم الاردن اسهاما اخويا منكم لمعاني صموده ومنعته وهو كما تعلمون ركن اساسي في كيان الامن العربي وخندق امامي وقلعة حصينة في مواجهة مخططات الصهيونية وعدوان اسرائيل على فلسطين والامة العربية جمعاء .  
حياكم الله ووفق جهودكم الخيرة في تجسيد آمال العرب والمسلمين ، واعزاز دينهم الخفيف وبناء تضامتهم وصون حقوقهم ومقدساتهم وامنتهم المشتركة انه سميع مجيب .

احمد اللوزي  
رئيس مجلس الاعيان

الى صاحب السعادة رئيس مجلس الشورى في الجمهورية الاسلامية الايرانية - طهران -

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .  
وبعد فإني باسم مجلس الاعيان في المملكة الاردنية الهاشمية ابث اليكم وإلى الشعب الايراني الشقيق مشاعر الحزن والمواساة وقد حزننا كآثرة الزلزال التي تعرض لها بلدكم وما نتج عنها من ضحايا وجرحى ومشردين ودمار ، واهين الله العلي التقدير ان يمتحكم العرن والصبر وحسن العزاء .  
وان يعينكم على تحمل هذا القدر والخروج من هذه المحنة وبناء ما تهدم باخرة المسلمين وتعارفهم وتعاطف الانسانية معكم جمعاء .

انا لله وانا اليه راجعون .

احمد اللوزي  
رئيس مجلس الاعيان

تمت اجتهاد المحفل



H.E . The President Of Majlis Alshoura  
Islamic Republic Of Iran  
Teheran

Bismi Allahi Arrahmani Alrahimi,  
Assalamu Alaikom Wa Rahmatu Allah Wa Barakatu

In the name of the senate of the Hashemite Kingdom of Jordan, I convey to you and to the brotherly people of Iran the sincerest feelings of grief and condolences for the tragic earthquake that hit your country, and the resultant victims, casualties and destruction . We ask God to bestow on you patience and Assistance; and to help you shoulder this fate and to come out of this catastrophe and mend all destruction through the brotherhood and cooperation of moslems and the sympathy of all humanity .

Inna Lilla Wa Inna Ilayhi Rajioun .

Ahmad Al-Lozi  
President of The Senate  
H.K. of Jordan

تعريف

- ١ - أعد ورتب هذا العدد وأشرف على تنظيم ضبطه أمين عام مجلس الامة الاستاذ صالح الزهمي
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام السيد عدنان يحيون ومنظم الضبط السيد عثمان نزال الكرمي .
- ٣ - قام بتدقيق هذا المحضر :

١ - محمد الرحالة

٢ - محمود الرحالة

هذا هو الأصل